Distr.
GENERAL

A/32/149/Corr.2
7 October 1977
ARABIC
ARABIC/CHINESE/ENGLISH
FRENCH AND RUSSIAN ONLY

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٧١ من جدول الأعمال

التعجيل بنقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية

تقرير الأمين العام

تصويب

يستعاض عن الصفحات ٥ و ٦ و ٧ من المرفق بالنص المرفق

77-19046

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

المخصصات والمدفوعات والارتباطات السنوية

١ - تقدم في كل عام الطلبات المتعلقة بالانفاق الذى سيتم في السنة التالية الى البرلمان الاتحادى في اطار ميزانية المعونة للوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادى Einzelplan 23 . غير أن هناك ، من الناحية الفعلية ، ميزانيتين للمعونة ، اذ أن البرلمان لا يأذن بالمدفوعات النقدية السنوية فحسب ، بل يقر أيضا الارتباطات الجديدة لكل سنة للانفاق في السنوات الأربع التالية . وفي بعض الحالات تنص الأذونات البرلمانية الخاصة بالارتباطات على السنوات التي يمكن فيها تسديد المدفوعات . وكلتا الميزانيتين ملزمة من الناحية القانونية ومن ثم هناك صلة وثيقة جدا بين المخصصات النقدية السنوية التي يقرها البرلمان ، ومستوى الارتباطات التي سبق الموافقة عليها للدفع في تلك السنة . وتستند جميع المخصصات النقدية الى أذونات الارتباطات السابقة ، باستثناء معونة الاغاثة في حالات الطوارئ وبعض المدفوعات المتعددة الأطراف . ومن مساوىء هذا النظام أن أى ارتباط لعدة سنوات يظهر بجملته في ميزانية ارتباطات تلك السنة - حتى وان كان دفعه لن يبدأ الا في وقت لاحق . وفضلا عن هذا ، نظرا للتقييد المزدوج للانفاق ، فانه لا يمكن رفع المدفوعات في سنة معينة ، بصورة فعالة ، فوق مستوى يتجاوز اذن الارتباطات الذى أقر في الماضي . بيد أنه حيثما كان مستوى أذونات الارتباطات كافيا ، يمكن تقديم ميزانيات تكميلية لرفع مستوى المخصصات النقدية من أجل مواجهة التزامات السنة الحالية ، كما حدث في عام ١٩٧٥ .

٢ - وتضطلع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادى بالتخطيط لأذونات المدفوعات النقدية في خطة متوسطة الأجل تغطي فترة أربع سنوات وترحل كل سنة . ويتم اسقاط الحجم الكلي للمعونة داخل الخطة المتعددة السنوات تبعا للزيادة المنتظرة في اجمالي الناتج القومي ، وان كانت قيود الانفاق الأخيرة المفروضة من أجل خفض العجز المتزايد في الميزانية الاتحادية قد أثرت بشدة على الخطة المتوسطة الأجل . بيد أن التخطيط المستقبلي الذى يتم بموافقة البرلمان يعد ممكنا الى حد ان الارتباطات المأذون بها فيما يتعلق بأنواع محددة من المعونة تعد ملزمة من الناحية القانونية .

٣ - وبالرغم من أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لديها نظام شامل للبرمجة القطرية لمعونتها ، وخاصة فيما يتعلق بالبلدان العشرين التي ينصب عليها تركيزها ، فان قواعد الميزانية الصارمة المشار اليها أعلاه تعني أنه لا يمكن عقد ارتباط ثابت بشأن حجم المعونة الا للسنة الاولى من البرنامج القطرى . وقد حصلت بعض البلدان الرئيسية المستفيدة (وخاصة الهند) بصفة استثنائية على ارتباطات ثابتة للسنتين الأوليين من برامجها ، ولكن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادى تمانع في تمديد هذه الممارسة نظرا لأن المبالغ المرتبط بها لكلتا السنتين يجب اقرارها في ميزانية الارتباطات السنوية ، مما يؤدى في واقع الأمر الى خفض المبلغ المتوافر للبرامج القطرية الأخرى . وفي العادة يوصى الى البلدان المستفيدة من المعونة بأنه يمكنها أن تتوقع على الأقل قدرا مساويا من

المصونة (بالقيمة الاسمية) في السنوات المقبلة ، الا أنه لا يمكن اعطاء مؤشرات لحجم المصونة المستقبلة تكون أكثر تحديدا ، بالرغم من أن مجاميع التخطيط للسنوات الأربع لبرنامج المصونة المتحدد السنوات تحسب لأغراض داخلية .

عقد المساعدة لعدة سنوات

٤ - نظرا لالتزام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بميزانية سنوية ملزمة لكل من الارتباطات والمدفوعات النقدية ، فانها لا تستطيع أن تعقد مصونتها لما يتجاوز السنة المالية التالية . وتظهر مجاميع تقديرات الانفاق العام في خطة دائرة مدتها أربع سنوات ، يجرى تنقيحها سنويا ، وتضع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادى خطة متوسطة الأجل لبرنامج مصونتها على أساس ذلك ، ولكن كلتا الخطتين تخضعان لتعديل بجرى (كما حدث في عام ١٩٧٦) ولا يمكن تقديم ضمانات أكيدة بشأن المجاميع الا عن السنة التالية ، وفيما يتعلق بالبلدان المستفيدة كل على حدة والتي عقدت معها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية اتفاقات عامة سلفا ، فانه لا يمكن الارتباط بتقديم الحجم الكلي للمصونة ، ارتباطا مؤكدا الا عن السنة الأولى ، ونظرا لضرورة الاذن البرلماني فان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لا ترغب في اعطاء مؤشرات لحجم المصونة لما يزيد عن السنة الأولى ، ولو أنه قد جرت استثناءات قليلة بالنسبة للمستفيدين الرئيسيين .

حماية القيمة الحقيقية للمصونة من التدهور

٥ - تتعارض الميزنة بالأسعار الثابتة مع ممارسة جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بالميزانية ، رغم أنه يتم اجراء تسويات بحكم الواقع في الحجم الكلي للمصونة لدى تجديد الخطة الدائرة كل عام ورغم هذا ، فان المدفوعات مرهونة بالارتباطات السابق الاذن بها ، والتي ربما تكون قيمتها قد تدهورت بسبب التضخم في حالة المشاريع بطيئة النمو . وتحدد حصة الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادى في الميزانية الاتحادية لفترة اربع سنوات مسبقا في اطار الخطة الدائرة للانفاق العام . وتستمد المجاميع النقدية من الحصة المخصصة لخطة [illegible] . ولكن هذه الحصص تخضع للتعديل من مجلس الوزراء . وهكذا ، عندما خفضت حصة وزارة التعاون الاقتصادى الاتحادية في عام ١٩٧٦ من ٢ر٣ في المائة الى ٢ر٦ في المائة حدث انخفاض نسبته ٢ر٣ في المائة في ميزانية الوزارة من الناحية الاسمية ، وانخفاض آخر من الناحية الفعلية . ولا يمكن تعديل المدفوعات الى البلدان المستفيدة كل على حدة الا على أساس خاص لتعويض زيادة التكاليف الى حد عدم تجاوز بنود ميزانية المخصصات النقدية .

إجازة ترحيل المساعدة غير المصروفة

٦ — تتمثل في العادة المخصصات النقدية غير المستخدمة التي أقرت في الميزانية الاتحادية في نهاية السنة المالية . وبالرغم من امكانية ترحيلها لسنة واحدة أخرى بموجب أحكام خاصة ، فانه ينبغي ادراج المبلغ المرحّل في اجمالي السنة التالية للمخصصات النقدية لدى التماس موافقة البرلمان وعلى ذلك لا يكون هناك ، اجمالا ، فائدة من أحكام ترحيل المساعدة غير المصروفة ، التي يمكن تطبيقها .

اعادة استخدام مستردات القروض

٧ — استحدثت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، منذ عام ١٩٧٠ ، بصندوق دائر لمدفوعات استهلاك قروض الانشاء (Ausgleichsfonds für Finanzhilfen) . وتوضع جميع مستردات استهلاك القروض في حوزة مصرف الائتمان لأغراض التعمير حيث تستخدم في تمويل القروض الجديدة . وتمثل حصيلة الصندوق حاليا ١٠ في المائة من اجمالي المصونة المالية الالمانية . وفي الوقت الحاضر ، تعود حصيلة تسديدات القروض الى الميزانية الاتحادية . وقد بحثت وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية امكانية اعادة استخدام مستردات القروض هذه في برامج المصونة مباشرة ، ولكنها رأت أن معارضة وزارة المالية (وليست معارضة البرلمان) هي التي ستحول بشكل فعّال دون القيام بمثل هذه الادارة في الوقت الحاضر .

ضريبة انمائية

٨ — لن يكون فرض ضريبة اتحادية خاصة لتمويل برنامج جمهورية ألمانيا الاتحادية للمصونة مقبولا من الحكومة أو من الأحزاب الرئيسية ، وخاصة بالنظر الى الاصلاحات الضريبية الجوهرية التي ادخلت سنة ١٩٧٠ ، والتي بشأن العجز في الميزانية ، وعدم الاهتمام العام من جانب الشعب بالمسائل الانمائية . وتعتبر التبرعات المقدمة الى المنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان المصونة (ولا سيما الكنائس) وسيلة أكثر ملاءمة لرفع مستوى اهتمام الفرد بالعالم النامي .

— — — — —